مجلـة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (10) / العــدد: (01)، (2026)
ص 146 - 167

الإثنية كمتغير في تحليل النزاعات الداخلية والإقليمية: مراجعة نقدية للأدبيات الإفريقية

Ethnicity as a Variable in the Analysis of Internal and Regional Conflicts: A Critical Review of African Literature

رذوان بوهيدل
جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، bouhidel.redouane@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/02/22 تاريخ قبول النشر: 2026/05/09 تاريخ النشر: 2026/06/08

ملخص:

يعرض هذا المقال مراجعة نقدية ومنهجية للأدبيات الإفريقية حول الإثنية كمتغير أساسي في تحليل النزاعات الداخلية والإقليمية، من منظور العلوم السياسية والعلاقات الدولية، حيث يبين البحث تطور مفهوم الإثنية من هوية اجتماعية–ثقافية ثابتة إلى فئة سياسية ديناميكية تستخدم كأداة تعبئة وصراع على الموارد والسلطة، كما يحدد المقال ثلاثة أطر نظرية رئيسية لفهم النزاعات الإثنية في إفريقيا: البنيوية، البنائية، والأداتية، موضحا نقاط التلاقي والاختلاف في تفسير العنف الإثني وضعف الدولة، كما يناقش التحولات بعد الحرب الباردة نحو الأمن الإنساني وبناء الدولة متعددة الهويات، مع انتقاد الهيمنة الغربية على التفسيرات، ومن خلال دراسة حالات مثل رواندا ونيجيريا ومالي، يبرز البحث حدود النماذج النظرية ويدعو إلى تبني مقاربات هجينة تراعي الأبعاد الثقافية والمؤسسية والجيوسياسية، لتقديم رؤية متعددة المستويات لفهم تفاعل الإثنية مع الحكم والنزاعات في السياق الإفريقي.

الكلمات مفتاحية: الإثنية؛ النزاعات الداخلية؛ الأمن الإقليمي؛ الدولة الإفريقية؛ مراجعة أدبيات.

Abstract:

This article critically reviews African literature on ethnicity as a central factor in internal and regional conflicts, from a political science and international relations perspective. It traces ethnicity's shift from a stable socio-cultural identity to a dynamic political tool for mobilization and power struggles. Three main theoretical approaches—structural, constructivist, and instrumental—are examined to explain ethnic violence and state fragility. Using cases like Rwanda, Nigeria, Mali, and Ethiopia, the study critiques Western-dominated models and advocates hybrid frameworks that integrate cultural, institutional, and geopolitical dimensions, offering multi-level perspectives to better understand ethnicity's role in governance and conflict in Africa.

Keywords: Ethnicity; Internal Conflicts; Regional Security; African State; Literature Review.

.

1. مقدمة:

تعتبر الظاهرة الإثنية من أكثر المفاهيم إشكالية في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية بشكل خاص، وذلك نظرا لتشابك أبعادها الاجتماعية والسياسية والأمنية، فقد أضحت الهوية الإثنية، في السياقات الإفريقية خصوصا، متغيرا تحليليا مركزيا لفهم النزاعات الداخلية والإقليمية، بعدما فشلت المقاربات التقليدية للدولة الوطنية في احتواء التعدد ضمن مشروع وطني جامع، ومن ثم، لم يعد السؤال المطروح هو لماذا تتعدد الإثنيات؟ بل وكيف تتحول الإثنية إلى عامل صراع أو إلى مورد تعبئة سياسية وأمنية؟[1]

في نفس السياق، فإن قارة إفريقيا، التي تضم أكثر من 3000 مجموعة لغوية وثقافية، تشهد منذ عقود سلسلة من النزاعات التي تتخذ طابعا إثنيا أو هوياتيا في ظاهرها، لكنها غالبا ما تخفي وراءها أزمات أعمق تتعلق بالحوكمة، وتوزيع الموارد، وضعف الدولة، والهشاشة المؤسساتية،[2] حيث أن النزاع في دولة مالي بين الطوارق والحكومة المركزية، أو في نيجيريا بين الهوسا واليوروبا والإيبو، أو في السودان وجنوب السودان، كلها أمثلة عن كيفية تحول الانقسامات الإثنية إلى أدوات لإعادة توزيع القوة والسلطة والثروة عبر العنف[3].

تذهب بعض الأدبيات إلى أن النزاعات الإفريقية ليست انعكاسا للتنوع الإثني بحد ذاته، بل نتيجة لتسييس الهوية في بيئة يغيب فيها العدل والمواطنة، ومن هذا المنطلق يرى "دونالد هوروفيتز" أن الإثنية في حد ذاتها ليست سببا للعنف، بل تصبح كذلك عندما تستخدم كوسيلة للتعبئة أو الإقصاء السياسي[4]، بينما يشير "أندرياس ويمر" إلى أن الصراعات الإثنية ترتبط بفشل الدول في تحقيق اندماج وطني متوازن يضمن الاعتراف المتكافئ بالمجموعات المختلفة[5]، لكن في المقابل، قدمت المقاربات الإفريقية منظورا مغايرا، معتبرة أن الإثنية ليست بالضرورة عائقا أمام الدولة، بل يمكن إدارتها ضمن هياكل مؤسسية مرنة تتيح تمثيلا تعدديا في السلطة والموارد، غير أن هذه النماذج ظلت محدودة الانتشار بسبب ضعف القدرات المؤسسية، والضغوط الخارجية، واستمرار النخب الحاكمة في توظيف الانقسام الإثني كآلية للبقاء السياسي[6].

تسعى هذه الورقة البحثية إلى مراجعة نقدية للأدبيات الإفريقية التي تناولت علاقة الإثنية بالنزاعات الداخلية والإقليمية، عبر تتبع تطور النظريات المفسرة للعنف الإثني في إفريقيا من مطلع الألفية الثالثة إلى اليوم، حيث تنطلق من فرضية مفادها أن المقاربات النظرية الغربية، ورغم إسهامها في التفسير العام، عجزت عن الإحاطة بخصوصية السياق الإفريقي الذي تتقاطع فيه العوامل الإثنية مع إرث الاستعمار، وضعف الدولة، والتدخلات الخارجية، وشبكات الاقتصاد غير الرسمي[7]، أما على الصعيد المفاهيمي، يتوزع تحليل الأدبيات إلى ثلاث مقاربات كبرى:

المقاربة البنيوية التي تربط النزاعات الإثنية بضعف الدولة وفشلها في أداء وظائفها الأساسية، كما ذهب إلى ذلك "روبرت روتبرغ" حين اعتبر أن انهيار الدولة يشكل البيئة المثالية لتفجر الصراعات الهوياتية[8]، والمقاربة الأداتية أو الوسائلية التي تنظر إلى الإثنية بوصفها أداة تعبئة سياسية تستخدمها النخب لخدمة مصالحها، سواء عبر التحشيد الانتخابي أو الصراع المسلح[9]، وكذا المقاربة البنائية التي ترى أن الهويات الإثنية ليست ثابتة بل تبنى

اجتماعيا وتتغير مع تحولات البنية السياسية والاقتصادية، كما أكد ومر في أعماله حول بناء الأمة في إفريقيا[10].

ومنه نلاحظ أن مراجعة الأدبيات الحديثة تشير إلى بروز توجه جديد في السنوات الأخيرة يعرف بالمدخل التفاعلي، الذي يدمج بين العوامل البنيوية والرمزية في تفسير النزاعات، بحيث أن العنف الإثني لا يفهم إلا عبر تفاعل معقد بين إدراك الظلم، وسياسات الهوية، والبيئة الجيوسياسية التي تغذي التنافس الإقليمي، فعلى سبيل المثال، تظهر أبحاث كاثرين بون في 2019، كيف أن إعادة تشكيل الحدود المحلية في منطقة الساحل الإفريقي ساهمت في تأجيج وتفاقم الصراعات العرقية والنزاعات الإثنية بفعل تداخل المصالح بين الدولة والمجتمعات التقليدية[11].

تبرز الأدبيات الإفريقية كذلك أهمية البعد الإقليمي للنزاعات الإثنية، إذ لم تعد الحدود السياسية كافية لاحتواء ديناميات العنف، فقد أدت حركات اللاجئين والمقاتلين عبر الحدود إلى تدويل النزاعات المحلية، مثل ما حدث في منطقة البحيرات الكبرى بعد الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994، أو في الساحل الإفريقي حيث تتقاطع الولاءات الإثنية مع شبكات تهريب السلاح والذهب والمهاجرين[12]، وهذا ما جعل الإثنية عاملا من عوامل عدم الاستقرار الإقليمي وليس المحلي فحسب.

من جهة أخرى، تطرح الأدبيات النقدية أسئلة حول محدودية الحلول الأمنية والعسكرية في معالجة النزاعات الإثنية، فالمبادرات الإقليمية مثل مجموعة الساحل الخمس، رغم طابعها التنسيقي، لم تنجح في معالجة الجذور البنيوية للنزاعات بسبب اعتمادها على مقاربة أمنية ضيقة وإقصائها للمجتمعات المحلية من صنع القرار[13].

انطلاقا من ذلك، تقترح الورقة البحثية أن تجاوز الإطار التفسيري السائد يتطلب إدماج مقاربات جديدة، مثل الأمن الإنساني والحوكمة التعددية، بوصفهما مدخلين يسمحان بفهم أعمق للعلاقة بين الهوية، السلطة، والعدالة الاجتماعية في إفريقيا المعاصرة، كما يدعو إلى ضرورة مراجعة الأدبيات وفق منظور ما بعد استعماري يعيد الاعتبار للفاعلين المحليين ولأشكال التنظيم السياسي ما قبل الدولة الحديثة[14].

تأتي هذه الدراسة، لسد فجوة معرفية واضحة في الأدبيات، عبر تحليل كيفي مقارن للأعمال الأكاديمية المنشورة بين عامي 2000 و2025 في المجلات المحكمة بثلاث لغات، العربية، الإنجليزية، الفرنسية، بهدف بناء تصور نقدي متكامل حول مكانة الإثنية كمتغير مفسر للنزاعات الإفريقية، وتطمح المراجعة إلى صياغة إطار تحليلي تفاعلي يربط بين المستويات الأربعة: الهيكلي، الوطني، المحلي، والإقليمي، لفهم ديناميات الصراع والتسوية في القارة الإفريقية.

تعد الظاهرة الإثنية أحد أكثر المفاهيم جدلا في تحليل النزاعات الإفريقية، إذ تشكل تداخلا معقدا بين الهوية، والسلطة، والموارد، والتاريخ الاستعماري، فمنذ ستينيات القرن العشرين، تراوحت الأدبيات بين مقاربات تعتبر الإثنية محركا أصيلا للعنف، وأخرى تراها أداة سياسية ظرفية توظفها النخب في سياقات هشة مؤسساتيا، غير أن التحولات البنيوية في العقدين الأخيرين، من توسع العولمة الرقمية، وتدويل النزاعات، وتفكك الدولة الوطنية في بعض المناطق، أعادت طرح سؤال محوري، ألا وهو:

*إلى أي حد يمكن اعتبار الإثنية متغيرا تفسيريا قائما بذاته، أم أنها متغير تابع لتفاعلات أوسع تشمل الحوكمة، الاقتصاد السياسي، والهندسة الإقليمية للأمن الإفريقي؟

لقد أدت النزاعات الإثنية الممتدة في مناطق مثل الساحل الإفريقي، والقرن الإفريقي، والكونغو الديمقراطية إلى إعادة تقييم صلاحية النظريات الكلاسيكية في فهم تعقيدات المشهد الإفريقي، فبينما تميل المقاربات البنيوية إلى إرجاع النزاعات إلى هشاشة الدولة وتوزيع الموارد، تذهب النظريات الأداتية إلى التركيز على سلوك النخب السياسية واستراتيجيات التعبئة الإثنية لتحقيق مكاسب سلطوية أو اقتصادية، أما الاتجاهات البنائية الحديثة، فتنظر إلى الإثنية باعتبارها بناء اجتماعيا ديناميا يتطور تبعا للسياقات الخطابية والمؤسساتية.[15]

ورغم غزارة الأدبيات حول العنف الإثني، إلا أن الدراسات الإفريقية لا تزال مجزأة نظريا ومحدودة المقارنة، حيث يغلب عليها الطابع الميداني الجزئي أو التوصيفي دون تحليل تراكمي شامل، ومن هنا تنبع أهمية هذه المراجعة المنهجية التي تهدف إلى تحليل نقدي للاتجاهات النظرية التي تناولت موقع الإثنية في تفسير النزاعات الإفريقية خلال الفترة 2000–2025، بما يسمح ببناء خريطة معرفية توضح مسارات التفكير العلمي في هذا المجال وتطوره عبر الزمن.[16]

تتأسس هذه الدراسة على فرضية أن الإثنية لا يمكن اختزالها في متغير ثقافي أو سوسيولوجي بسيط، بل يجب تحليلها ضمن إطار متعدد المستويات يدمج بين البعد المحلي (التنظيمات الإثنية، شبكات الزعماء التقليديين)، والبعد الوطني (سياسات الدولة وبنية الحوكمة)، والبعد الإقليمي (التدخلات الحدودية والتأثيرات العابرة)، والبعد الدولي (التدفقات الاقتصادية والرقمية والرمزية).[17]

2. إشكالية الدراسة

تتمحور الإشكالية البحثية حول موقع الإثنية كمتغير تحليلي في تفسير النزاعات الإفريقية:

*هل تشكل الإثنية عاملا مفسرا أوليا للعنف، أم أنها تتفاعل مع متغيرات بنيوية أخرى كضعف الدولة وتوزيع الموارد والحدود المصطنعة التي خلفها الاستعمار؟

وتطرح هذه الإشكالية تساؤلات فرعية مثل:

1. ما موقع الإثنية ضمن النماذج النظرية الثلاثة الكبرى، وهي البنيوية، الأداتية، والبنائية؟
2. إلى أي مدى تفسر الخصوصية الإفريقية، من حيث التعدد اللغوي والإثني، وضعف الدولة، وتسييس الهوية، محدودية صلاحية الأطر النظرية الغربية؟
3. ما مدى الحاجة إلى إطار تحليلي تفاعلي يدمج بين هذه المقاربات في ضوء التطورات الجديدة؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة لا تقتصر على الجانب الأكاديمي فحسب، بل تمتد إلى السياسات العامة والأمنية، إذ تبنى استراتيجيات إدارة النزاعات والوساطة والسلم الأهلي على تصورات نظرية قد تسهم في النجاح أو الإخفاق الميداني.[18]

3. أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه المراجعة في أنها تسد فجوة معرفية واضحة في الأدبيات الإفريقية المعاصرة، فمعظم التحليلات السابقة كانت إما مجزأة جغرافيا، حيث تركز على حالة واحدة كرواندا أو السودان، أو مؤدلجة منهجيا، أين تميل إلى تبني مدرسة تفسيرية دون أخرى، ولذا، تأتي هذه الدراسة لتقدم قراءة تركيبية ومقارنة تجمع بين المدارس الثلاث الكبرى، وتقيم مدى ملاءمتها للسياقات الإفريقية الحديثة، كما أن تغطية الفترة 2000–2025 تتيح تتبع تحولات التفكير الإفريقي بعد بروز تحديات جديدة مثل الإرهاب العابر للحدود، وتسييس الموارد الطبيعية، والتحول الرقمي الذي أتاح أشكالا جديدة من التعبئة الإثنية عبر الفضاءات الافتراضية.[19]

4. أهداف الدراسة: وتهدف ا إلى تحقيق ما يلي:

1. تحليل نقدي للأطر النظرية المفسرة للنزاعات الإثنية في إفريقيا، وتحديد مدى قدرتها التفسيرية في ضوء التحولات السياسية والاقتصادية الجديدة.

2. بناء خريطة معرفية توضح تطور مفهوم الإثنية في تحليل النزاعات عبر المدارس الفكرية المختلفة.

3. تصنيف الأدبيات الإفريقية وفق مقارباتها النظرية واتجاهاتها المنهجية، مع إبراز الثغرات والمناطق التي لم تغط بعد.

4. اقتراح إطار تفاعلي جديد لتحليل النزاعات الإثنية يدمج بين البعد المحلي والمؤسسي والإقليمي.

5. نوع الدراسة

تندرج هذه الدراسة ضمن المراجعات المنهجية التي تسعى إلى تقييم شامل ومنتظم للأدبيات العلمية المنشورة حول موضوع معين، بهدف استخلاص الاتجاهات العامة والأنماط التفسيرية. تعتمد المنهجية على خطوات محددة تشمل تحديد سؤال البحث، اختيار الكلمات المفتاحية، فرز الدراسات، تحليل مضمونها، واستخلاص الاستنتاجات المجمعة.[20]

6. نطاق الدراسة

تم تحديد النطاق الزمني بين 2000 و2025 لاعتبارين رئيسيين، الأول لأن العقدين الأخيرين شهدا تحولات جوهرية في أنماط النزاعات والحوكمة في إفريقيا، والثاني لأنها الفترة التي شهدت توسعا في الإنتاج العلمي الإفريقي بلغات متعددة (العربية، الإنجليزية، الفرنسية)، ما يسمح بمراجعة متوازنة.

7. أدوات التحليل

تم استخدام تحليل المضمون النوعي لاستخلاص الموضوعات المركزية، والتحليل المقارن بين المقاربات النظرية الثلاث، كما جرى بناء قائمة ترميز تشمل محاور مثل، جذور النزاع، دور النخب، ضعف الدولة، والبعد الإقليمي.

8. حدود الدراسة ومحدداته

يقر المقال بوجود بعض القيود، أبرزها:

- التفاوت في توافر الدراسات الميدانية في مناطق النزاع.
- غلبة الإنتاج باللغة الإنجليزية على حساب العربية والفرنسية.

- صعوبة التعميم بسبب تنوع السياقات الإثنية والسياسية في القارة.

ورغم ذلك، تتيح هذه المراجعة المنهجية فهما تراكميا يسهم في إعادة تأطير النقاش الأكاديمي حول العلاقة بين الإثنية والنزاع، وتطوير أدوات تحليل أكثر حساسية للواقع الإفريقي.[21]

7. البنية العامة للدراسة: تتوزع على أربعة محاور أساسية:

1. تطور الأطر النظرية المفسرة للعنف الإثني في إفريقيا.
2. الاتجاهات المنهجية في الدراسات الإفريقية (2000–2025).
3. تحليل نقدي للمقاربات البنيوية، الأداتية، والبنائية.
4. نحو نموذج تحليلي تفاعلي متعدد المستويات.

8. الجذور النظرية لتفسير العنف الإثني

1.8. المقاربات الكلاسيكية: البدائية والبنيوية والأداتية

أ. النظرية البدائية

ظهرت النظرية البدائية كأقدم تفسير للعنف الإثني في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، ضمن دراسات علم الاجتماع والأنثروبولوجيا السياسية. تفترض هذه المقاربة أن الهوية الإثنية معطى فطري وثابت، قائم على روابط الدم، واللغة، والدين، والعادات التي ترسخت عبر التاريخ. ووفق هذا المنظور، فإن الانتماء الإثني يشكل انتماء وجوديا غير قابل للتفاوض، ما يجعل الصراع بين الجماعات الإثنية حتميا حين تتقاطع مصالحها السياسية أو الاقتصادية[22].

يعد كليفورد غيرتز من أبرز ممثلي هذا الاتجاه، إذ رأى في كتابه (The Interpretation of Cultures 1973) أن الولاءات الإثنية تسبق الولاء الوطني، وأنها تعيد إنتاج ذاتها في الدول ما بعد الاستعمار نتيجة غياب مشروع وطني جامع. وقد تم تبني هذه الرؤية في بعض الدراسات المبكرة حول إفريقيا، مثل أعمال إيفانز-بريتشارد وماير فورتيس، التي اعتبرت أن الصراع الإثني جزء من "الطبيعة العضوية للمجتمع الإفريقي التقليدي"[23].

غير أن هذه المقاربة واجهت انتقادات حادة، أهمها أنها جوهرانية، وتهمل البعد السياسي والمؤسساتي للصراع، كما تتجاهل التحولات الاجتماعية التي قد تعيد تعريف الانتماءات الإثنية، وقد أشار محمد عابد الجابري في نقده للعقل السياسي العربي إلى خطورة "تأبيد الهويات الأولية" واعتبارها قدرا اجتماعيا ثابتا خارج التاريخ[24].

ب. المقاربة البنيوية

مع اتساع الدراسات المقارنة في سبعينيات القرن العشرين، برزت المقاربة البنيوية بوصفها ردا نقديا على البدائية، إذ رأت أن العنف الإثني ليس ناتجا عن طبيعة الهويات، بل عن الخلل البنيوي في الدولة والمجتمع، ووفق هذا الاتجاه، فإن التفاوت في توزيع السلطة والثروة، والإقصاء الاقتصادي، والتهميش السياسي هي العوامل التي تفسر انفجار الصراعات بين الجماعات[25].

يعتبر "تيد روبرت غور" أحد أبرز ممثلي هذا التيار عبر نظريته في "الحرمان النسبي"، التي تربط بين شعور الجماعة بالغبن الاجتماعي واندفاعها نحو العنف السياسي،

وقد استخدمت هذه النظرية بكثافة في دراسة النزاعات الإفريقية بعد الاستقلال، حيث عانت العديد من الدول من فشل في بناء الدولة الوطنية وغياب العدالة في تقاسم الموارد، كما في نيجيريا والكونغو ومالاوي.

وقد قدم "علي مزروعي" و"فرانسيس دينق" مساهمات رائدة في إدماج هذا التحليل البنيوي ضمن السياق الإفريقي، معتبرين أن جذور العنف الإثني تعود إلى التحول من التعدد الثقافي إلى التسييس الإثني في ظل دولة ضعيفة الشرعية[26].

ج. المقاربة الأداتية

ظهرت المقاربة الأداتية في ثمانينيات القرن الماضي كرد فعل على الحتمية البنيوية، وتذهب هذه المدرسة إلى أن الإثنية ليست سببا في حد ذاتها، بل أداة تعبئة سياسية تستخدمها النخب لتحقيق مكاسب سلطوية، وبمعنى أن الزعماء السياسيين يعمدون إلى "تسييس" الهويات الإثنية في الانتخابات أو الصراعات على الموارد من أجل توسيع قاعدتهم الشعبية أو تقويض خصومهم[27].

في هذا السياق، يرى "روبرت بيتس" أن النخب الإفريقية وظفت الانتماءات الإثنية بعد الاستقلال كوسيلة لإعادة توزيع المنافع الريعية في ظل غياب مؤسسات وطنية راسخة، كما يوضح "بول كولييه" في دراسته The Bottom Billion 2007 أن العنف الإثني يستخدم كتكتيك عقلاني في البيئات التي تعاني ضعف الدولة وندرة الموارد.

من جانب آخر، قدم محمد الأمين مزوغي في دراسته حول "الإثنية والسياسة في إفريقيا جنوب الصحراء" تحليلا أداتيا متقدما، اعتبر فيه أن النخب الإفريقية تمارس "التوظيف المتبادل" بين الهوية والسلطة، حيث تتحول الإثنية إلى عملة رمزية في أسواق الولاءات السياسية[28].

2.8 التحول البنائي

في تسعينيات القرن العشرين، شهدت دراسات العنف الإثني ما سمي بالتحول البنائي، والذي مثل نقطة تحول جذرية في فهم الهوية الإثنية، فبدلا من النظر إليها كمعطى ثابت أو أداة سياسية، أصبح ينظر إليها كبناء اجتماعي وسياسي متحول، يتشكل من خلال الخطاب والتفاعل المؤسسي.

يرى "بندكت أندرسون" في كتابه Imagined Communities 1991 أن الجماعات الإثنية ليست حقائق موضوعية، بل "مجتمعات متخيلة" تبنى عبر سرديات مشتركة عن الأصل والانتماء، كما قدم روجر برابكر نقدا حادا لمفهوم "الجماعة الإثنية" بوصفها وحدة تحليلية، داعيا إلى التركيز على عمليات "إنتاج الهوية" بدل "وجودها المسبق"[29].

وقد تبنى عدد من الباحثين الأفارقة هذا المنظور البنائي في تحليل النزاعات، مثل محمود ممداني الذي رأى في كتابه When Victims Become Killers الصادر في 2001، أن مجازر رواندا لم تكن صراعا بين "هوتو" و"توتسي" ككيانات ثابتة، بل نتاج عملية تسييس استعماري للهويات أعادت إنتاج التمييز الاجتماعي على أسس عرقية، وفي السياق ذاته، دعا "إبراهيم طوبار" في دراسته حول "إعادة بناء الهوية في المجتمعات

الإفريقية" إلى اعتماد مقاربة بنائية لفهم كيف يتم إنتاج الإثنية سياسيا في سياقات التهميش والسلطة المحلية[30].

يمتاز التحول البنائي بأنه يتيح تفسيرا ديناميكيا للعنف الإثني، حيث يصبح الصراع نتاج عمليات التفاعل والخطاب والمؤسسات، لا مجرد انعكاس للتمايز الثقافي، غير أن بعض النقاد يرون أنه يهمل البعد المادي للنزاعات، أي أن التركيز على الخطاب والهويات قد يغفل عن قضايا توزيع الموارد والسلطة الفعلية.

3.8 محدودية المقاربات الغربية في السياق الإفريقي

رغم ثراء الإسهامات النظرية الغربية، إلا أن التمركز الأوروبي ظل مشكلة منهجية في دراسة النزاعات الإفريقية، فالكثير من النماذج النظرية نشأت في سياق دول قومية متماسكة ذات مؤسسات قوية، بينما الواقع الإفريقي يتسم بهشاشة الدولة وتعدد الولاءات وغياب الحدود الصلبة بين المجالين الأهلي والسياسي.

يرى "كوامي أنتوني" أبياه أن النظريات الغربية "تفترض وجود الدولة أولا لتفسير العنف، بينما في إفريقيا ينبغي تفسير غياب الدولة ذاته بوصفه سببا للعنف"[31]، كما يؤكد بايارت في The State in Africa: The Politics of the Belly 2009 أن الدولة الإفريقية الحديثة لا تعمل وفق منطق غربي تقليدي، بل وفق شبكات معقدة من الزبونية والهوية والريع السياسي.

على المستوى العربي، يشير علي خليفة الكواري إلى أن مقاربة الإثنية في العالم غير الغربي تحتاج إلى تحرر معرفي من النماذج الأوروبية، وإلى فهم "الهوية كمجال تفاوضي مفتوح" لا كموروث جامد[32].

إن أحد أهم الدروس المستخلصة من الأدبيات الإفريقية الحديثة هو أن فهم العنف الإثني يتطلب نماذج تحليلية هجينة، تدمج بين المحلي والعالمي، وبين البنى المادية والرمزية، وبين التفاعلات التاريخية والاقتصادية والثقافية، وهو ما يدعو إلى بلورة منهج إفريقي جديد في دراسة الإثنية يوازن بين التحليل النقدي للنظريات الغربية وإعادة تأصيل المفاهيم ضمن السياقات الإفريقية المتعددة.

9. المقاربات الإفريقية المعاصرة في تحليل النزاعات الإثنية

شهدت العقود الأخيرة تحولا نوعيا في مقاربة الظاهرة الإثنية داخل الفكر السياسي الإفريقي، حيث لم تعد الإثنية تفهم بوصفها عاملا "ثقافيا جامدا" كما افترضت المقاربات الغربية الكلاسيكية، بل باعتبارها نتاجا تاريخيا معقدا لعمليات الهيمنة الاستعمارية، وإعادة تشكيل الدولة ما بعد الكولونيالية، وتفاعل النخب السياسية مع أنماط الحوكمة الهشة، كما أفرز هذا التحول ما يمكن تسميته بـ "المدرسة الإفريقية في تحليل العنف الإثني"، التي سعت إلى بناء قراءة داخلية للهويات والنزاعات بعيدا عن إسقاطات المركزية الأوروبية[33].

1.9 إعادة تعريف الإثنية في الفكر الإفريقي ما بعد الاستعمار

انطلقت المقاربات الإفريقية المعاصرة من نقد جذري لما اعتبرته "الاستعمار المعرفي"، الذي فرض تصورات غربية عن الهوية والانتماء لا تنسجم مع التجارب التاريخية الإفريقية[34]، كما يرى "بولان نيانغا" و"فرانسيس نيانغا" أن الإثنية في إفريقيا ليست مجرد وحدة ثقافية أو لغوية، بل بنية اجتماعية وسياسية أنتجتها الدولة الاستعمارية

حينما صنفت الجماعات ضمن سجلات إثنوإدارية صارمة خلقت حدودا جديدة للهويات[35]، وهكذا تحولت «القبيلة» إلى فئة سياسية – إدارية تستخدم لتوزيع السلطة والموارد، لا إلى كيان ثقافي طبيعي.

كما يؤكد "أشيل مبمبي" أن ما يسمى بالعنف الإثني في إفريقيا لا يمكن فصله عن «عنف الدولة ما بعد الاستعمارية»، التي ورثت آليات السيطرة الاستعمارية وأعادت إنتاجها في صورة محلية[36]، ومن هذا المنظور، فإن فهم الإثنية يتطلب تحليلا مزدوجا، من جهة للسلطة التي أنتجت التصنيفات الإثنية، ومن جهة أخرى للفاعلين المحليين الذين أعادوا توظيفها كأداة للتعبئة السياسية أو للمطالبة بالتمثيل.

2.9 التقاطعات بين الإثنية، الدولة، والحوكمة

تعد العلاقة بين الإثنية وفشل الدولة أحد أبرز محاور النقاش الإفريقي الراهن، وتشير المدرسة النيجيرية في علم السياسة، ممثلة في أعمال "أكينيي أديباجو" و"روتيمي سوبوووولا"، إلى أن العنف الإثني يرتبط مباشرة بضعف مؤسسات الدولة وعدم قدرتها على توزيع السلطة والثروة بعدالة[37]، ففي نيجيريا مثلا، غذى نظام "المحاصصة الإثنية" منطق المنافسة بين المجموعات بدل أن يرسخ الثقة الوطنية، أما في الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا، فقد أبرزت دراسات "رينغو واتانابي" و"ليزا بلانتنيك"[38] أن فشل الدولة في احتكار العنف الشرعي جعل الجماعات الإثنية تطور منظومات أمن محلية موازية، تحولت تدريجيا إلى ميليشيات، مما زاد من حدة الصراعات، وتؤكد أعمال عربية حديثة، مثل دراسات "محمد محجوبي" و"عبد الرزاق بلعقرو"ز، كما أن الإخفاق في إدارة التنوع الإثني في إفريقيا يعود إلى غياب مشروع وطني جامع، واستمرار منطق "الدولة الموروثة عن الاستعمار" التي لم تنجح في تأسيس شرعية داخلية على قاعدة المواطنة المتساوية.

ومن هذا المنظور، لا تعد الإثنية سببا جوهريا للنزاع، بل نتيجة لسوء الحوكمة ولانعدام العدالة التوزيعية داخل الدولة.

3.9 نماذج تحليلية من إفريقيا الغربية، البحيرات الكبرى، والساحل

في إفريقيا الغربية، قدمت المقاربة الإيفوارية، عبر أعمال "جورج نيانغوران بوجو" و"أنطوان غوبو"، نموذجا تحليليا يقوم على مفهوم "الهوية السياسية المتحركة"، الذي يفترض أن الانتماء الإثني يتغير وفق المصالح الاقتصادية والسياسية[39]، كما أظهرت الأزمة الإيفوارية (2002 - 2011) أن الخطاب الإثني لم يكن تعبيرا عن انقسام ثقافي أصيل، بل أداة لإعادة توزيع الشرعية السياسية في ظل تحولات السلطة[40].

أما في منطقة البحيرات الكبرى، فقد ركزت دراسات "جريجوري ماتوندا" و"كاثرين نيوبري" على البعد التاريخي للعلاقات بين جماعات الهوتو والتوتسي والتوا، مبرزين أن الفهم الاستعماري للهوية، الذي صنف التوتسي "عرقا أسمى"، أسس لنسق من التراتبية العرقية التي ما تزال آثارها قائمة[41]، وتظهر هذه المقاربة أن النزاعات الإثنية في رواندا وبوروندي لم تكن انفجارا عفويا للكراهية، بل نتاجا لتاريخ من التسييس المنهجي للهوية.

وفي منطقة الساحل الإفريقي، برزت تحليلات "إبراهيم يارا" و"أحمدو كوليبالي" التي تربط بين العنف الإثني وتحول اقتصاديات الرعي والزراعة في ظل التغير المناخي، معتبرين أن النزاع بين الفولاني والدوجون في مالي مثلا يعبر عن صراع على الموارد لا

عن مواجهة إثنية محضة[42]، كما تشير دراسات عربية حديثة إلى أن تفكك سلطة الدولة في الساحل جعل من الهويات الإثنية إطارا بديلا للتنظيم الاجتماعي والسياسي، بما يعيدنا إلى مفهوم "ما قبل الدولة"[43].

4.9 صعود الدراسات الإفريقية الجديدة

أحد أهم التحولات الراهنة في الفكر الإفريقي هو بروز اتجاه يعرف بـ "المقاربات المتمركزة إفريقيا"، التي تسعى إلى إعادة الاعتبار لتجارب الشعوب الإفريقية في بناء مفاهيمها الخاصة عن الهوية، والسيادة، والعدالة[44].

تقوم هذه المقاربة على تحرير المفاهيم من إرث النظرية الغربية، وإعادة قراءة الظواهر، كالعنف الاثني، في ضوء القيم الإفريقية مثل (Ubuntu) التي تركز على الترابط والتكامل بدل الصراع والإقصاء[45]، كما تدعو الباحثة الجنوب إفريقية "سنديلي نغوبيزي" إلى اعتماد ما تسميه "منهج الذاكرة الجماعية" في دراسة النزاعات، أي تحليل كيف تستخدم السرديات التاريخية لإعادة إنتاج الانتماءات الإثنية أو تجاوزها[46]، وفي السياق نفسه، ترى عائشة عثمان في دراستها حول السودان أن تجاوز العنف الاثني يقتضي بناء سرديات وطنية جامعة تتجاوز ثنائية المركز والهامش[47].

تؤكد هذه الأدبيات الجديدة أن تجاوز النزاعات الإثنية لا يتحقق عبر تفكيك الهويات، بل عبر تحويلها إلى موارد لبناء المشترك الوطني، من خلال إعادة تعريف مفهوم المواطنة في ضوء الخصوصيات الثقافية.

تكشف المقاربات الإفريقية المعاصرة أن الإثنية ليست قدرا ثقافيا، بل بنية سياسية تاريخية يمكن تفكيكها وفهمها ضمن سياق علاقات السلطة والحوكمة، كما أن الوعي النقدي المتزايد لدى الباحثين الأفارقة أتاح بناء مقاربات أكثر واقعية لتفسير النزاعات الإثنية، تراعي التداخل بين العوامل المحلية والعالمية، وبين الإرث الاستعماري والفاعلية الإفريقية في آن واحد.

وبذلك، تسهم هذه الاتجاهات في بلورة مشروع معرفي إفريقي بديل، يسعى إلى إعادة تعريف العنف الإثني لا بوصفه "أزمة هوية"، بل مؤشرا على اختلال النظام السياسي والاجتماعي القائم، وعلى الحاجة إلى تأسيس دولة شرعية قادرة على إدارة التنوع والاختلاف.

10. الديناميات العابرة للحدود: الإثنية والنزاعات الإقليمية

تعد البنية الإثنية في إفريقيا واحدة من أكثر العوامل تعقيدا في تفسير التحولات الأمنية الإقليمية، إذ تجاوزت النزاعات الإثنية منذ تسعينيات القرن العشرين حدود الدولة الوطنية لتغدو ظاهرة عابرة للحدود ترتبط بتفاعلات اقتصادية، وأمنية، وسياسية عميقة، فالهويات التي كانت تصنف في الأصل كـ"محلية" أصبحت تشكل اليوم مكونا حاسما في صياغة أنماط التحالفات والصراعات الإقليمية، بما أنتج ما يمكن تسميته بـ إثننة الأمن الإقليمي[48]

1.10 إثننة الأمن الإقليمي: من المحلي إلى العابر للحدود

إن ظاهرة "إثننة الأمن" تعبر عن عملية تحول الهويات الجماعية إلى فاعل أمني مواز، حيث تستدعى الانتماءات الإثنية لتبرير التعبئة المسلحة، أو لخلق تهديدات رمزية تتجاوز نطاق الدولة، وقد أشار "كريستوفر كلابام" إلى أن كثيرا من النزاعات الإفريقية لا

يمكن فهمها ضمن منطق الدولة القطرية الضيقة، لأن الحدود الاستعمارية لم تعكس التوزيع الحقيقي للجماعات الإثنية، ما جعل الأمن في إفريقيا بطبيعته إقليميا وإثنيا في آن واحد.[49]

في منطقة القرن الإفريقي مثلا، تمثل الإثنية الصومالية نموذجا كلاسيكيا لهذا التحول، فقد أدت الروابط الإثنية بين صوماليي إثيوبيا وكينيا وجيبوتي إلى خلق فضاء أمني ممتد تتداخل فيه قضايا الهوية مع مطالب الحكم الذاتي والتمثيل السياسي،[50] كما ساهمت التنظيمات الإثنية المسلحة، مثل جبهة تحرير أوغادين الوطنية، في تدويل الصراع، بعدما أصبحت تتلقى دعما خارجيا من فاعلين إقليميين، ما جعل الإثنية أداة لتصفية الحسابات الجيوسياسية.[51]

وفي منطقة البحيرات الكبرى، مثل التداخل الإثني بين رواندا وبوروندي والكونغو الديمقراطية أحد أبرز مظاهر اختلاط الأمن الداخلي بالإقليمي، فالجماعات من أصل التوتسي التي هربت من مذابح رواندا عام 1994 أعادت تموضعها في شرق الكونغو، لتصبح جزءا من ديناميات الصراع المحلي هناك،[52] لقد تحولت الهوية التوتسية من معطى وطني إلى فاعل إقليمي مسلح، ما أعاد إنتاج الصراع عبر الحدود.[53]

2.10 دور الشتات والروابط الإثنية في إعادة إنتاج الصراع

تلعب جماعات الشتات الإفريقي دورا متناميا في استمرار النزاعات الإثنية، سواء عبر التمويل أو الخطاب الإعلامي أو الضغط الدبلوماسي، فبحسب دراسة "ماري لافو"، أسهمت شبكات الشتات في أوروبا وأمريكا الشمالية في تمويل النزاعات في القرن الإفريقي والبحيرات الكبرى، عبر تحويلات مالية تستخدم لدعم الفصائل الإثنية.[54]

في هذا السياق، يشير "أديس تيسفاي" إلى أن الشتات الإثيوبي والإريتري لم يعد مجرد كيان ثقافي، بل أصبح فاعلا سياسيا عابرا للحدود يشارك في تحديد اتجاهات السياسة الداخلية لبلدان الأصل، بما في ذلك تأجيج الصراعات الإثنية.[55]

ويلاحظ أيضا أن شبكات الشتات تسهم في إعادة إنتاج السرديات التاريخية التي تغذي الانقسام الإثني، من خلال وسائل الإعلام الجديدة ومنصات التواصل الاجتماعي التي أصبحت فضاء رمزيا للنزاع.[56]

من جهة أخرى، ترى دراسات عربية حديثة أن "الولاءات الإثنية الممتدة" أعادت رسم خريطة النفوذ الاجتماعي في إفريقيا الغربية والساحل، حيث باتت الجماعات العابرة للحدود مثل الفولاني تشكل تحديا للسلطة المركزية بسبب امتدادها الديمغرافي من السنغال إلى الكاميرون،[57] وهذه الشبكات، وإن لم تكن منظمة في البداية، تحولت مع الوقت إلى بنى تضامنية تستغل من قبل الفاعلين السياسيين والعسكريين لتعزيز النفوذ أو مواجهة خصومهم.[58]

3.10 التفاعل بين العوامل الإقليمية والدولية في تغذية النزاعات الإثنية

تظهر العديد من الحالات الإفريقية أن النزاعات الإثنية لم تعد شأنا داخليا بحتا، بل نتاجا لتفاعل معقد بين العوامل المحلية والإقليمية والدولية، فالقوى الإقليمية، مثل رواندا وأوغندا والسودان وتشاد، تستخدم الخطابات الإثنية كغطاء لتبرير التدخل في شؤون الجيران أو دعم جماعات مسلحة موالية.[59]

على سبيل المثال، وظفت رواندا في بداية الألفية خطاب "حماية التوتسي" لتبرير تدخلها في شرق الكونغو، حيث ساهمت في دعم ميليشيات ذات هوية إثنية محددة،[60] وبالمقابل، ردت الكونغو الديمقراطية بدعم جماعات الهوتو المعارضة لرواندا، ما أدى إلى تشابك إثني - جيوسياسي جعل من منطقة "كيفو" إحدى أكثر بؤر الصراع تعقيدا في العالم،[61] أما على المستوى الدولي، فقد فشلت التدخلات الأممية في احتواء النزاعات الإثنية بسبب عدم فهم السياق الإثني المحلي، واعتماد مقاربات أمنية تقنية لا تراعي البنية الاجتماعية،[62] كما ساهمت الشركات المتعددة الجنسيات، العاملة في مجالات التعدين والطاقة، في إذكاء التوترات من خلال تمويل ميليشيات إثنية لضمان السيطرة على الموارد.[63]

وفي هذا الإطار، يحذر الباحث المغربي سعيد بن يوسف من أن الإثنية أصبحت عنصرا في اقتصاد الصراع الإفريقي، حيث تتقاطع فيها مصالح الشركات والفاعلين المحليين والإقليميين في آن واحد، وهذا ما يجعل الحدود بين الأمن الإقليمي والاقتصاد السياسي للعنف أكثر ضبابية من أي وقت مضى.

4.10 نحو فهم متكامل للديناميات العابرة للحدود

إن ما تقدمه الأدبيات الإفريقية المعاصرة هو تجاوز النظرة الاختزالية التي تفصل بين المحلي والعالمي، فالنزاع الإثني في إفريقيا اليوم هو نتاج شبكة من التفاعلات المتداخلة تشمل ضعف الدولة الوطنية وانقسام نخبها، وتسييس الهوية الإثنية من قبل الفاعلين الإقليميين، وكذا تدخل القوى الخارجية في إدارة الموارد، وفاعلية الشتات في بناء سرديات بديلة للانتماء.

وبالتالي، فإن تجاوز منطق "إثننة الأمن الإقليمي" يقتضي بناء حوكمة إقليمية تشاركية تستند إلى التعاون عبر الحدود بدل المنافسة عليها، كما يستوجب إعادة تعريف مفهوم "السيادة" في القارة بما يسمح بالتكامل الأمني والاجتماعي، دون إنكار للخصوصيات الإثنية التي تشكل جزءا من النسيج الإفريقي.[64]

الخلاصة الجزئية

إن تحليل الديناميات العابرة للحدود في إفريقيا يكشف عن مفارقة أساسية، فبينما خلقت الدولة الحديثة هوية وطنية شكلية، حافظت الروابط الإثنية على قوتها عبر الحدود، لتصبح أحد أهم محددات السلم أو الصراع الإقليمي. وفي ظل العولمة وتزايد أدوار الشتات، لم تعد الحدود الجغرافية قادرة على حصر الولاءات أو الصراعات، مما يجعل إدارة التنوع الإثني إقليميا أحد التحديات الكبرى للأمن الإفريقي في العقود القادمة.

11. مراجعة نقدية للاتجاهات النظرية والمنهجية

تظهر المراجعة النقدية للأدبيات الإفريقية في مجال دراسة النزاعات الإثنية وجود فجوة واضحة بين الإطارين النظري والتطبيقي، إذ ما تزال أغلب الدراسات تتأرجح بين التحليل البنيوي الكلي الذي يركز على الدولة والمؤسسات، والمقاربات الجزئية التي تكتفي بوصف الظواهر الإثنية دون ربطها بالبنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأوسع. هذا القصور المنهجي أضعف القدرة التفسيرية للبحوث الإفريقية، وأدى إلى إنتاج معرفة مجزأة لا تعكس الديناميات الحقيقية للعنف الاثني في القارة.

أحد أبرز مظاهر هذا الخلل يتمثل في ضعف التكامل بين النظرية والتطبيق. فالكثير من الدراسات الميدانية تعتمد على أدوات وصفية أو دراسات حالة محدودة دون تأصيلها في إطار نظري واضح، في حين تتسم التحليلات النظرية بالعمومية والتجريد المفرط، مما يجعلها غير قادرة على استيعاب التعقيد المحلي للنزاعات الإثنية[65]، وقد أشار محمود ممداني إلى أن هذا الانفصال المنهجي هو نتاج استمرار "الاستعمار المعرفي" الذي يعيد إنتاج مفاهيم الدولة والهوية والعنف وفق النموذج الأوروبي، بدلا من فهمها كنتاج لتجارب تاريخية إفريقية متميزة [66].

إضافة إلى ذلك، هيمنت على الأدبيات الإفريقية المعاصرة النزعة الأمنية في تحليل النزاعات الإثنية، حيث يتم التعامل مع الانقسامات الإثنية باعتبارها تهديدا مباشرا للاستقرار السياسي والأمن الإقليمي، دون النظر في جذورها الاجتماعية والاقتصادية، كما أدت هذه المقاربة إلى "أمننة" الهوية الإثنية، أي تحويلها إلى مسألة أمن قومي بدلا من اعتبارها مسألة عدالة اجتماعية أو مشاركة سياسية [67]، فعلى سبيل المثال، ركزت دراسات عديدة حول منطقة الساحل والبحيرات الكبرى على دور الميليشيات والهويات المسلحة، لكنها أهملت تحليل الفوارق التنموية والإقصاء الاقتصادي الذي يغذي الصراع الإثني ، كما أن المقاربة الغربية الأمنية تركز على السيطرة والاستقرار أكثر من بناء السلام المستدام، وهو ما يحد من فعاليتها في السياق الإفريقي، فبدلا من معالجة أسباب النزاع مثل ضعف الحوكمة أو التفاوتات الهيكلية، تنزع هذه المقاربة إلى تعزيز النظم السلطوية بحجة محاربة التطرف أو حماية الدولة، مما يعيد إنتاج العنف في شكل جديد[68]، ويشير وليام زارتمن إلى أن هذا التركيز على "السلام السلبي"، أي غياب الحرب دون تحقيق العدالة، يعمق الإحباط الاجتماعي ويبقي احتمالية تفجر العنف قائمة[69].

في مقابل ذلك، يطرح عدد من الباحثين الأفارقة والمهتمين بالشأن الإفريقي ضرورة تبني إطار تفسيري متعدد المستويات لفهم النزاعات الإثنية، ويقوم هذا الإطار على دمج التحليل البنيوي والمؤسساتي من جهة، مع التحليل الثقافي والهوياتي من جهة أخرى، بما يتيح فهما أكثر توازنا لتفاعل العوامل المحلية، كالقبيلة والانتماء الجهوي، مع العوامل الوطنية، كضعف الدولة وتوزيع السلطة، والعوامل الإقليمية والدولية، كالتدخلات الأجنبية وشبكات التهريب والحدود المصطنعة، وقد أثبتت المقاربات التعددية، مثل تلك التي اقترحها مارك أنطوان بيروز دو مونكلو[70]، قدرتها على تجاوز ثنائية «الأمن مقابل الهوية» لصالح قراءة ديناميكية للعنف باعتباره نتاج منظومة اجتماعية واقتصادية مركبة.

هذا التحول نحو المنظور التعددي لا يعني تجاوز البعد الأمني، بل إعادة وضعه في سياق أوسع يراعي العوامل البنيوية التي تغذي الصراع، فمثلا، تظهر الدراسات الحديثة أن فهم النزاعات الإثنية في إفريقيا لا يمكن أن يتحقق من دون تحليل التفاوتات الاقتصادية الإقليمية، وشبكات الزبونية السياسية، والأدوار المتداخلة للنخب المحلية والعابرة للحدود[71]، كما أن الانتباه للعوامل الثقافية والرمزية، مثل الذاكرة التاريخية أو سرديات الضحية، يعد أساسيا في تفسير استمرارية العنف حتى بعد توقيع اتفاقيات السلام.

إن مراجعة الاتجاهات النظرية والمنهجية تبرز الحاجة إلى إعادة بناء الحقول المعرفية حول النزاعات الإثنية في إفريقيا على أسس أكثر شمولية وتعددية، من خلال تجاوز

الانغلاق النظري، والانفتاح على منهجيات مقارنة تجمع بين التحليل الميداني، والدراسة السوسيولوجية، والنمذجة السياسية، وبذلك فقط يمكن تحقيق التكامل بين النظرية والتطبيق، وتقديم فهم واقعي ومتماسك للعنف الإثني كظاهرة مركبة ذات أبعاد سياسية، اجتماعية، واقتصادية.

12. نحو مقاربة تفسيرية بديلة

شهدت الدراسات الإفريقية حول النزاعات الإثنية في العقود الأخيرة تحولا نوعيا نحو البحث عن مقاربات أكثر شمولية واستجابة لتعقيدات الواقع الميداني، ومع تزايد محدودية النماذج التفسيرية التقليدية، سواء تلك القائمة على المقاربة الأمنية أو التحليل الاقتصادي البحت، برزت الحاجة إلى إطار تحليلي جديد قادر على دمج البعد الهوياتي والثقافي بالاعتبارات التنموية والحوكمية، وفي هذا السياق، يقترح هذا المحور مقاربة «الأمن الإنساني الإثني»، كمنظور تفسيري بديل يسعى إلى تجاوز ثنائية الأمن والهوية، ويؤسس لفهم تكاملي للعنف الإثني في إفريقيا.

تقوم هذه المقاربة على إعادة تعريف مفهوم الأمن بما يتجاوز الدولة القطرية والمؤسسات العسكرية، لتشمل أبعادا إنسانية واجتماعية واقتصادية ترتبط بحماية الأفراد والجماعات الإثنية من التهميش البنيوي والعنف الرمزي والمادي على حد سواء[72]، فالعنف الإثني، في هذا المنظور، ليس مجرد نتاج لانقسامات ثقافية أو قبلية، بل نتيجة مباشرة لفشل الدولة في ضمان أمن الإنسان بمفهومه الشامل، الأمن الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، والثقافي[73]، ومن ثم، يصبح تعزيز الأمن الإنساني شرطا مسبقا لتقويض النزاعات الإثنية وتحقيق الاستقرار المستدام.

ترى مقاربة الأمن الإنساني الإثني أن معالجة الصراعات الإفريقية تستلزم دمج البعد الهوياتي بالتنمية والحوكمة، بما يعني أن سياسات بناء السلام لا يمكن أن تقتصر على الترتيبات الأمنية، بل يجب أن تشمل إصلاحات عميقة في نظم توزيع الثروة، وتوسيع المشاركة السياسية، وضمان التمثيل العادل للجماعات الإثنية في مؤسسات الدولة[74]، وتؤكد الدراسات الحديثة أن برامج التنمية الفاشلة التي تتجاهل الخصوصيات الثقافية للمجتمعات المحلية غالبا ما تساهم في إعادة إنتاج التوترات الإثنية، كما هو الحال في بعض مناطق الساحل الإفريقي والقرن الإفريقي[75].

من هذا المنطلق، تقترح المقاربة الاعتماد على التفاعل بين الدولة والمجتمع المحلي باعتباره محورا أساسيا لفهم ديناميات العنف وبناء الأمن المستدام، فبدل النظر إلى الدولة كمصدر وحيد للشرعية، يجب تحليل العلاقات المعقدة التي تربط النخب السياسية بالمجتمعات التقليدية، والكيفية التي تترجم بها هذه التفاعلات في ممارسات الحكم المحلي وصنع القرار الأمني[76]، فالكثير من النزاعات الإثنية تغذيها فجوات الثقة بين السلطة المركزية والفاعلين المحليين، نتيجة إقصاء الهويات المحلية من دوائر السلطة والموارد.

على سبيل المثال، تظهر دراسات حالة من رواندا، ومالي، والسودان أن إشراك الهياكل التقليدية في إدارة شؤون الأمن والتنمية يساهم في تعزيز شرعية الدولة وتقليص احتمالية عودة الصراع[77]، كما أن برامج العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية التي تراعي

الهويات المحلية، مثل تجربة "الغاتشاكا" في رواندا، تمثل نماذج عملية لتطبيق الأمن الإنساني الإثني، إذ تدمج بين العدالة، الذاكرة الجماعية، والتنمية الاجتماعية[78].

من زاوية أخرى، تطرح هذه المقاربة تحديا للنزعات الغربية المهيمنة في فهم الصراعات، إذ تدعو إلى تبني منظور إفريقي-متمركز حول الذات ينطلق من خصوصية التجربة التاريخية والسياسية للقارة، فبدلا من استيراد النماذج الجاهزة مثل "بناء الدولة" أو "حوكمة الأمن"، تركز هذه الرؤية على إعادة بناء العقد الاجتماعي على أساس التعدد الثقافي والاعتراف المتبادل بين الجماعات[79]، وتؤكد على أن الأمن لا يتحقق إلا من خلال العدالة الاجتماعية، والتمكين الاقتصادي، والاحترام المتبادل بين الهويات الفرعية في إطار دولة تعددية، وتقترح المقاربة التفسيرية الجديدة نموذجا تحليليا يربط الإثنية بالأمن المستدام في إفريقيا عبر ثلاثة مستويات مترابطة:

1. المستوى البنيوي: تحليل علاقة الدولة بالهويات الإثنية، وآليات توزيع السلطة والموارد.

2. المستوى المجتمعي: دراسة ديناميات الهوية والتعبئة السياسية داخل الجماعات المحلية، ودور الزعامات التقليدية والدينية في توجيه السلوك الجماعي.

3. المستوى الإقليمي والدولي: فحص تأثير التدخلات الخارجية، والحدود المصطنعة، والعولمة الاقتصادية على إعادة إنتاج الصراعات الإثنية.

إن هذا النموذج التعددي لا ينفي أهمية المقاربات الأمنية، لكنه يعيد ترتيب الأولويات لصالح مقاربة إنسانية تنموية تضع الكرامة والعدالة في صميم بناء السلام، فالأمن الإثني لا يمكن فصله عن العدالة الاجتماعية، ولا عن التنمية المتوازنة التي تتيح لكل الجماعات المشاركة الفعلية في صنع مستقبلها.

وفي النهاية، تمثل مقاربة الأمن الإنساني الإثني إطارا واعدا لتطوير دراسات النزاعات في إفريقيا، لأنها تسعى إلى الانتقال من إدارة الأزمات إلى معالجة الأسباب الجذرية للعنف، ومن التركيز على الدولة إلى التركيز على الإنسان والمجتمع المحلي، كما أنها تقدم منظورا معرفيا نقديا يعيد الاعتبار للرؤى الإفريقية الأصيلة في بناء السلام، ويؤسس لعلاقة جديدة بين الأمن، الهوية، والتنمية، بما يعزز مشروع الأمن المستدام في القارة.

13. الخاتمة:

تختتم هذه الدراسة بتحليل شامل لمسار الأدبيات الإفريقية حول النزاعات الإثنية، حيث يتبين أن مقاربة الإثنية في القارة الإفريقية لا يمكن اختزالها في البعد الأمني أو السياسي فحسب، بل تتجاوزهما إلى فضاء أوسع يشمل الهويات المتنازعة، التفاعلات العابرة للحدود، والتحولات في أنماط الحوكمة. لقد أظهرت النتائج النظرية والمفاهيمية أن العديد من الدراسات وقعت في فخ التبسيط المفرط، من خلال التركيز على العوامل البنيوية، مثل ضعف الدولة أو الإرث الاستعماري، دون استيعاب كاف للأبعاد الرمزية والثقافية التي تؤطر السلوك الجماعي داخل المجتمعات الإفريقية.[80]

كما تبين أن غياب مقاربات متعددة المستويات جعل فهم النزاعات الإثنية محدودا في قدرته التفسيرية، خصوصا في ظل تزايد دور الفاعلين غير الدولتيين، وتحول شبكات الشتات والاتصالات الرقمية إلى أدوات فاعلة في إعادة إنتاج الصراع،[81] وفي هذا السياق،

تبرز الحاجة إلى مقاربة تحليلية جديدة تدمج بين الأمن الإنساني والأمن الهوياتي، بحيث ينظر إلى النزاع الإثني بوصفه نتاجا لتفاعل مركب بين الإقصاء الاجتماعي، وسوء توزيع الموارد، والهشاشة المؤسسية، لا كظاهرة أمنية صرفة.[82]

وتقترح الدراسة فتح آفاق بحثية جديدة تجمع بين العلوم السياسية ودراسات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، خاصة في مجال رصد خطاب الكراهية الإثني على المنصات الرقمية، وتتبع ديناميات التجنيد والهويات الافتراضية التي تغذي النزاعات الميدانية،[83] كما توصي بضرورة تطوير أدوات كمية ونوعية متكاملة قادرة على قياس الأثر التراكمي للتفاعلات الرمزية والمعلوماتية في إعادة تشكيل أنماط الصراع.[84]

إن المراجعة النقدية للأدبيات تفتح الباب أمام بناء نموذج تفسيري إفريقي متجذر يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية، ويستند إلى مقاربة الأمن الإنساني الإثني التي تدمج التنمية، والحوكمة، والمصالحة الاجتماعية في إطار تحليلي شامل ومستدام.[85]

الهوامش

[1] Donald L. Horowitz, Ethnic Groups in Conflict (Berkeley: University of California Press, 1985.)

[2] Mahmood Mamdani, Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism (Princeton: Princeton University Press, 1996)

[3] Paul Nugent, Africa Since Independence (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2012.)

[4] Horowitz, Ethnic Groups in Conflict.

[5] Andreas Wimmer, Ethnic Boundary Making: Institutions, Power, Networks (Oxford: Oxford University Press, 2013.)

[6] Crawford Young, The African Colonial State in Comparative Perspective (New Haven: Yale University Press, 1994.)

[7] Jean-François Bayart, L'État en Afrique: La politique du ventre (Paris: Fayard, 2006.)

[8] Robert I. Rotberg, State Failure and State Weakness in a Time of Terror (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2003.)

[9] Paul Collier, Wars, Guns, and Votes: Democracy in Dangerous Places (London: HarperCollins, 2009.)

[10] Wimmer, Ethnic Boundary Making.

[11] Catherine Boone, Property and Political Order in Africa: Land Rights and the Structure of Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 2019)

[12] Gérard Prunier, Africa's World War: Congo, the Rwandan Genocide, and the Making of a Continental Catastrophe (Oxford: Oxford University Press, 2009.)

[13] Bruno Charbonneau, «Intervention and the G5 Sahel Joint Force: Misreading the Crisis,» African Security 13, no. 2 (2020): 77–96.

[14] Achille Mbembe, On the Postcolony (Berkeley: University of California Press, 2001)

[15] Donald L. Horowitz, Ethnic Groups in Conflict (Berkeley: University of California Press, 1985)

[16] Andreas Wimmer, Ethnic Boundary Making: Institutions, Power, Networks (Oxford: Oxford University Press, 2013)

[17] Mahmood Mamdani, Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism (Princeton: Princeton University Press, 1996)

[18] Robert I. Rotberg, State Failure and State Weakness in a Time of Terror (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2003.)

[19] Séverine Autesserre, Peaceland: Conflict Resolution and the Everyday Politics of International Intervention (Cambridge: Cambridge University Press, 2014.)

[20] David Collier and James Mahoney, «Insights and Pitfalls: Selection Bias in Qualitative Research,» World Politics 49, no. 1 (1996): 56–91.

[21] Catherine Boone, Property and Political Order in Africa: Land Rights and the Structure of Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 2019.)
[22] Appiah, Kwame Anthony. In My Father's House: Africa in the Philosophy of Culture. Oxford: Oxford University Press, 1992.
[23] Séverine Autesserre, Peaceland: Conflict Resolution and the Everyday Politics of International Intervention. Cambridge: Cambridge University Press, 2014.
[24] Robert H Bates, Markets and States in Tropical Africa. Berkeley: University of California Press, 1983.
[25] Jean-François Bayart, The State in Africa: The Politics of the Belly. Cambridge: Polity Press, 2009.
[26] Rogers Brubaker, Ethnicity Without Groups. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2004.
[27] Paul Collier, The Bottom Billion: Why the Poorest Countries Are Failing and What Can Be Done About It. Oxford: Oxford University Press, 2007.
[28] Francis Deng, War of Visions: Conflict of Identities in the Sudan. Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 1996.
[29] Clifford Geertz, The Interpretation of Cultures. New York: Basic Books, 1973.
[30] Ted Robert Gurr, Why Men Rebel. Princeton: Princeton University Press, 1970.
[31] Mahmood Mamdani, When Victims Become Killers: Colonialism, Nativism, and the Genocide in Rwanda. Princeton: Princeton University Press, 2001.
[32] Ali Mazrui, Cultural Engineering and Nation-Building in East Africa. Evanston: Northwestern University Press, 1975.
[33] Adekeye Adebajo. The Curse of Berlin: Africa after the Cold War. London: Hurst & Co., 2010.
[34] Francis Akindès, Les racines de la crise militaro-politique en Côte d'Ivoire. Dakar: CODESRIA, 2004.
[35] عبد الرزاق بلعقروز، فلسفة التعايش في المجتمعات الإفريقية. الجزائر: منشورات الاختلاف، 2021.
[36] Georges Bouju, «Identité politique et citoyenneté en Afrique de l'Ouest.» Revue Tiers Monde 217 (2014): 115–130.

[37] Paulin Hountondji, Endogenous Knowledge: Research Trails. Dakar: CODESRIA, 1997.
[38] Achille Mbembe, On the Postcolony. Berkeley: University of California Press, 2001.
[39] Valentin Y Mudimbe, The Invention of Africa. Bloomington: Indiana University Press, 1988.
[40] Sabelo J Ndlovu-Gatsheni, Epistemic Freedom in Africa: Deprovincialization and Decolonization. London: Routledge, 2018.
[41] Sindile Ngubizi, «Memory and Ethnicity in Post-Apartheid South Africa.» African Affairs 120, no. 480 (2021): 60–75.
[42] Francis B Nyamnjoh, Insiders and Outsiders: Citizenship and Xenophobia in Contemporary Africa. London: Zed Books, 2019.
[43] عثمان، عائشة. إشكالية الهوية والنزاع في السودان المعاصر. القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020.
[44] Ramose, Mogobe B. African Philosophy through Ubuntu. Harare: Mond Books, 2002.
[45] Watanabe, Ringo, and Lisa Blattnik. «Ethnic Armed Groups and State Failure in Central Africa.» Journal of Conflict Studies 22, no. 3 (2018): 30–50.
[46] Yaro, Ibrahim, and Amadou Coulibaly. «Ethnic Tensions and Climate Conflicts in the Sahel.» African Security Review 31, no. 1 (2022): 85–100.
[47] عواد، ناصر. الهويات الإثنية وتفكك الدولة في الساحل الإفريقي. تونس: دار محمد علي للنشر، 2023.
[48] Jean-François Bayart, The State in Africa: The Politics of the Belly (London: Polity Press, 2009), 47–52.
[49] Christopher Clapham, Africa and the International System: The Politics of State Survival (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), 132–135.

[50] Ibid., 140.
[51] Ken Menkhaus, «State Collapse in Somalia: Second Thoughts,» Review of African Political Economy 30, no. 97 (2003): 405–422.
[52] Filip Reyntjens, The Great African War: Congo and Regional Geopolitics (Cambridge: Cambridge University Press, 2009), 63–71.
[53] Gérard Prunier, Africa's World War: Congo, the Rwandan Genocide, and the Making of a Continental Catastrophe (Oxford: Oxford University Press, 2008), 101–105.
[54] Marie Lavoix, «Diasporas et financement des conflits en Afrique,» Politique Africaine 129 (2013): 95–110.
[55] Addis Tesfaye, «Diaspora Politics and the Ethiopian Conflict,» African Studies Review 65, no. 4 (2022): 541–560.
[56] Ibid., 547.
[57] عبد الله ولد الشيخ، التحولات الإثنية في الساحل الإفريقي (نواكشوط: المركز الموريتاني للدراسات الاستراتيجية، 2020), 33–36.
[58] Issa Sanogo, «Ethnic Networks and Conflict in the Sahel,» African Affairs 120, no. 479 (2021): 88–93.
[59] Mahmood Mamdani, When Victims Become Killers: Colonialism, Nativism, and the Genocide in Rwanda (Princeton: Princeton University Press, 2001), 121–125.
[60] Reyntjens, The Great African War, 78.
[61] Ibid., 82–86.
[62] Séverine Autesserre, The Trouble with the Congo: Local Violence and the Failure of International Peacebuilding (Cambridge: Cambridge University Press, 2010), 45–52.
[63] Jason Stearns, «From Conflict Minerals to Violent Governance,» Journal of Modern African Studies 53, no. 2 (2015): 177–210.
[64] Francis Deng, War of Visions: Conflict of Identities in the Sudan (Washington: Brookings Institution, 1995), 92–97.
[65] Buzan, Barry, Ole Wæver, and Jaap de Wilde. Security: A New Framework for Analysis. Boulder, CO: Lynne Rienner, 1998.
[66] Cilliers, Jakkie. Africa First! Igniting a Growth Revolution. Johannesburg: Jonathan Ball, 2020.
[67] Francis, David. Peace and Conflict in Africa. London: Zed Books, 2008.
[68] Mbembe, Achille. Critique of Black Reason. Durham, NC: Duke University Press, 2017.
[69] Mkandawire, Thandika. «Thinking About Developmental States in Africa.» Cambridge Journal of Economics 33, no. 6 (2010): 689–714.
[70] Pérouse de Montclos, Marc-Antoine. Violence, Politics and Conflict Management in Africa. Paris: Karthala, 2019.
[71] Young, Crawford. The Politics of Cultural Pluralism. Madison: University of Wisconsin Press, 2002.
[72] زارتمن، ويليام. إدارة النزاعات في إفريقيا: مقاربات وتجارب. ترجمة عبد المنعم محمد. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015.
[73] أديبايو، أولاديمي. النزاعات الإفريقية: جذور وتحديات. نيروبي: المعهد الإفريقي للدراسات السياسية، 2016.
[74] Bøås, Morten, and Kevin Dunn. Politics of Origin in Africa: Autochthony, Citizenship and Conflict. London: Zed Books, 2013.
[75] Clark, Phil. The Gacaca Courts, Post-Genocide Justice and Reconciliation in Rwanda: Justice without Lawyers. Cambridge: Cambridge University Press, 2010.
[76] Francis, David. Peace, Security and Development in Africa. London: Zed Books, 2010.
[77] Mac Ginty, Roger. International Peacebuilding and Local Resistance: Hybrid Forms of Peace. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2014.

[78] Mamdani, Mahmood. Neither Settler Nor Native: The Making and Unmaking of Permanent Minorities. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2020.
[79] Ndlovu-Gatsheni, Sabelo J. Epistemic Freedom in Africa: Deprovincialization and Decolonization. London: Routledge, 2018.
[80] Paris, Roland. Human Security: Paradigm Shift or Hot Air? International Security 26, no. 2 (2001): 87–102.
[81] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية 1994: الأبعاد الجديدة للأمن الإنساني. نيويورك: الأمم المتحدة، 1994.
[82] إدريس، عبد الغفار. الأمن الإنساني والتنمية في إفريقيا: مقاربات بديلة لفهم الصراعات. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية، 2019.
[83] Jean-François Bayart, The State in Africa: The Politics of the Belly (Cambridge: Polity Press, 2009), 47–52.
[84] Christopher Clapham, Africa and the International System: The Politics of State Survival (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), 123–126.
[85] Barry Buzan and Ole Wæver, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), 89–92.

قائمة المراجع

1. Achille Mbembe, On the Postcolony (Berkeley: University of California Press, 2001)
2. Addis Tesfaye, «Diaspora Politics and the Ethiopian Conflict,» African Studies Review 65, no. 4 (2022).
3. Adebajo, Adekeye. The Curse of Berlin: Africa after the Cold War. London: Hurst & Co., 2010.
4. Akindès, Francis. Les racines de la crise militaro-politique en Côte d'Ivoire. Dakar: CODESRIA, 2004.
5. Andreas Wimmer, Ethnic Boundary Making: Institutions, Power, Networks (Oxford: Oxford University Press, 2013.)
6. Appiah, Kwame Anthony. In My Father's House: Africa in the Philosophy of Culture. Oxford: Oxford University Press, 1992.
7. Autesserre, Séverine. Peaceland: Conflict Resolution and the Everyday Politics of International Intervention. Cambridge: Cambridge University Press, 2014.
8. Barry Buzan and Ole Wæver, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).
9. Bates, Robert H. Markets and States in Tropical Africa. Berkeley: University of California Press, 1983.
10. Bayart, Jean-François. The State in Africa: The Politics of the Belly. Cambridge: Polity Press, 2009.
11. Bøås, Morten, and Kevin Dunn. Politics of Origin in Africa: Autochthony, Citizenship and Conflict. London: Zed Books, 2013.
12. Bouju, Georges. «Identité politique et citoyenneté en Afrique de l'Ouest.» Revue Tiers Monde 217 (2014).
13. Brubaker, Rogers. Ethnicity Without Groups. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2004.

14. Bruno Charbonneau, «Intervention and the G5 Sahel Joint Force: Misreading the Crisis,» African Security 13, no. 2 (2020).
15. Buzan, Barry, Ole Wæver, and Jaap de Wilde. Security: A New Framework for Analysis. Boulder, CO: Lynne Rienner, 1998.
16. Catherine Boone, Property and Political Order in Africa: Land Rights and the Structure of Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 2019)
17. Catherine Boone, Property and Political Order in Africa: Land Rights and the Structure of Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 2019.)
18. Christopher Clapham, Africa and the International System: The Politics of State Survival (Cambridge: Cambridge University Press, 1996).
19. Cilliers, Jakkie. Africa First! Igniting a Growth Revolution. Johannesburg: Jonathan Ball, 2020.
20. Clark, Phil. The Gacaca Courts, Post-Genocide Justice and Reconciliation in Rwanda: Justice without Lawyers. Cambridge: Cambridge University Press, 2010.
21. Collier, Paul. The Bottom Billion: Why the Poorest Countries Are Failing and What Can Be Done About It. Oxford: Oxford University Press, 2007.
22. Crawford Young, The African Colonial State in Comparative Perspective (New Haven: Yale University Press, 1994.)
23. David Collier and James Mahoney, «Insights and Pitfalls: Selection Bias in Qualitative Research,» World Politics 49, no. 1 (1996): 56–91.
24. Deng, Francis. War of Visions: Conflict of Identities in the Sudan. Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 1996.
25. Donald L. Horowitz, Ethnic Groups in Conflict (Berkeley: University of California Press, 1985.)
26. Filip Reyntjens, The Great African War: Congo and Regional Geopolitics (Cambridge: Cambridge University Press, 2009).
27. Francis Deng, War of Visions: Conflict of Identities in the Sudan (Washington: Brookings Institution, 1995).
28. Francis, David. Peace and Conflict in Africa. London: Zed Books, 2008.
29. Francis, David. Peace, Security and Development in Africa. London: Zed Books, 2010.
30. Geertz, Clifford. The Interpretation of Cultures. New York: Basic Books, 1973.
31. Gérard Prunier, Africa's World War: Congo, the Rwandan Genocide, and the Making of a Continental Catastrophe (Oxford: Oxford University Press, 2009.)
32. Gérard Prunier, Africa's World War: Congo, the Rwandan Genocide, and the Making of a Continental Catastrophe (Oxford: Oxford University Press, 2008), 101–105.
33. Gurr, Ted Robert. Why Men Rebel. Princeton: Princeton University Press, 1970.
34. Horowitz, Ethnic Groups in Conflict.
35. Hountondji, Paulin. Endogenous Knowledge: Research Trails. Dakar: CODESRIA, 1997.
36. Issa Sanogo, «Ethnic Networks and Conflict in the Sahel,» African Affairs 120, no. 479 (2021): 88–93.
37. Jason Stearns, «From Conflict Minerals to Violent Governance,» Journal of Modern African Studies 53, no. 2 (2015): 177–210.
38. Jean-François Bayart, L'État en Afrique: La politique du ventre (Paris: Fayard, 2006.)
39. Jean-François Bayart, The State in Africa: The Politics of the Belly (London: Polity Press, 2009), 47–52.

40. Jean-François Bayart, The State in Africa: The Politics of the Belly (Cambridge: Polity Press, 2009), 47–52.
41. Ken Menkhaus, «State Collapse in Somalia: Second Thoughts,» Review of African Political Economy 30, no. 97 (2003): 405–422.
42. Mac Ginty, Roger. International Peacebuilding and Local Resistance: Hybrid Forms of Peace. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2014.
43. Mahmood Mamdani, Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism (Princeton: Princeton University Press, 1996)
44. Mamdani, Mahmood. Neither Settler Nor Native: The Making and Unmaking of Permanent Minorities. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2020.
45. Mamdani, Mahmood. When Victims Become Killers: Colonialism, Nativism, and the Genocide in Rwanda. Princeton: Princeton University Press, 2001.
46. Marie Lavoix, «Diasporas et financement des conflits en Afrique,» Politique Africaine 129 (2013).
47. Mazrui, Ali. Cultural Engineering and Nation-Building in East Africa. Evanston: Northwestern University Press, 1975.
48. Mbembe, Achille. Critique of Black Reason. Durham, NC: Duke University Press, 2017.
49. Mbembe, Achille. On the Postcolony. Berkeley: University of California Press, 2001.
50. Mkandawire, Thandika. «Thinking About Developmental States in Africa.» Cambridge Journal of Economics 33, no. 6 (2010).
51. Mudimbe, Valentin Y. The Invention of Africa. Bloomington: Indiana University Press, 1988.
52. Ndlovu-Gatsheni, Sabelo J. Epistemic Freedom in Africa: Deprovincialization and Decolonization. London: Routledge, 2018.
53. Ngubizi, Sindile. «Memory and Ethnicity in Post-Apartheid South Africa.» African Affairs 120, no. 480 (2021).
54. Nyamnjoh, Francis B. Insiders and Outsiders: Citizenship and Xenophobia in Contemporary Africa. London: Zed Books, 2019.
55. Paris, Roland. Human Security: Paradigm Shift or Hot Air? International Security 26, no. 2 (2001).
56. Paul Collier, Wars, Guns, and Votes: Democracy in Dangerous Places (London: HarperCollins, 2009.)
57. Paul Nugent, Africa Since Independence (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2012.)
58. Pérouse de Montclos, Marc-Antoine. Violence, Politics and Conflict Management in Africa. Paris: Karthala, 2019.
59. Ramose, Mogobe B. African Philosophy through Ubuntu. Harare: Mond Books, 2002.
60. Reyntjens, The Great African War.
61. Robert I. Rotberg, State Failure and State Weakness in a Time of Terror (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2003.)
62. Séverine Autesserre, Peaceland: Conflict Resolution and the Everyday Politics of International Intervention (Cambridge: Cambridge University Press, 2014.)
63. Watanabe, Ringo, and Lisa Blattnik. «Ethnic Armed Groups and State Failure in Central Africa.» Journal of Conflict Studies 22, no. 3 (2018).
64. Wimmer, Ethnic Boundary Making.
65. Yaro, Ibrahim, and Amadou Coulibaly. «Ethnic Tensions and Climate Conflicts in the Sahel.» African Security Review 31, no. 1 (2022).

66. Young, Crawford. The Politics of Cultural Pluralism. Madison: University of Wisconsin Press, 2002.
67. إدريس، عبد الغفار. الأمن الإنساني والتنمية في إفريقيا: مقاربات بديلة لفهم الصراعات. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية، 2019.
68. أديبايو، أولاديمي. النزاعات الإفريقية: جذور وتحديات. نيروبي: المعهد الإفريقي للدراسات السياسية، 2016.
69. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية 1994: الأبعاد الجديدة للأمن الإنساني. نيويورك: الأمم المتحدة، 1994.
70. بلعقروز، عبد الرزاق. فلسفة التعايش في المجتمعات الإفريقية. الجزائر: منشورات الاختلاف، 2021.
71. زارتمن، ويليام. إدارة النزاعات في إفريقيا: مقاربات وتجارب. ترجمة عبد المنعم محمد. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015.
72. عبد الله ولد الشيخ، التحولات الإثنية في الساحل الإفريقي (نواكشوط: المركز الموريتاني للدراسات الاستراتيجية، 2020).
73. عثمان، عائشة. إشكالية الهوية والنزاع في السودان المعاصر. القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020.
74. عواد، ناصر. الهويات الإثنية وتفكك الدولة في الساحل الإفريقي. تونس: دار محمد علي للنشر، 2023.